

الحرب التجارية الصينية - الأمريكية، دراسة الانعكاسات على التجارة الدولية في ظل الرسوم الجمركية الأمريكية

US-China Trade War, Studying the repercussions on international trade in light of US customs duties

غواس سفيان

خروبي نوال*

خشمان خنساء

ECOIFIMA، جامعة 20 أوت

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،

ECOIFIMA، جامعة 20 أوت

سكيكدة، الجزائر

الجزائر

سكيكدة، الجزائر

s.ghaoues@univ-skikda.dz

nawal.kharroubi@univ-tlemcen.dz

k.khochmane@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2026/06/05

تاريخ القبول: 2026/05/15

تاريخ الإرسال: 2026/04/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات الحرب التجارية الأمريكية-الصينية على أداء المنافسة والتحكم في الاقتصاد الدولي، باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي المتوافق مع هدف علاج الإشكاليات المرتبطة بإدارة التقلبات في التجارة الدولية ودورها في إعادة ضبط توازنات القوى الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى أن سياسة الحماية التجارية الجديدة في إدارة الحرب التجارية أعادت تشكيل خارطة النفوذ الإقليمي من خلال أدوات السياسة الضريبية، كذلك أعادت تنظيم الأسواق ومنافذ التصريف والنفوذ في التحكم بتجارة السلع الاستراتيجية ذات أولوية الإنتاج والتجارة العالمية، مما دفع إلى إعادة توزيع الاستثمارات عالمياً. توصي الدراسة بضرورة التوجه نحو حماية الأسواق الداخلية في ظل عدم اليقين العالمي في التجارة الدولية وصراع النفوذ السياسي بين دول الحرب التجارية.

الكلمات المفتاحية: حرب تجارية، سياسات تجارية، إقليمية جديدة، عدم اليقين السياسي، عدم اليقين التجاري.

Abstract :

This study aims to analyse the repercussions of the US-China trade war on competition, performance, and control in the international economy, using a descriptive analytical method consistent with the goal of addressing problems associated with managing fluctuations in international trade and its role in resetting the balance of economic power. The study found that the new trade protectionism policy in managing the trade war reshaped the map of regional influence through tax policy tools and reorganized markets, outlets, and influence in controlling trade in strategic goods with priority for global production and trade, which prompted a redistribution of investments globally. The study recommends the need to move towards protecting internal markets in light of global uncertainty in international trade and the conflict of political influence between trade war countries.

Keywords: Trade war, trade policies, new regionalism, political uncertainty, trade uncertainty.

JEL Classification: F13, F51, N70

*مرسل المقال: خروبي نوال (kharroubinawel6@gmail.com)

المقدمة:

تشهد الساحة الاقتصادية تغيرات متعاقبة وتطورات جيوسياسية خلقت أزمات دولية من جهة وزادت من تركز ظاهرة التكتل الاقتصادي على حساب العملة وظهرت أنماط جديدة في التجارة الدولية، أين تحاول الكتل الاقتصادية أو الدول ذات القوة الاقتصادية أن تؤثر على خارطة الاقتصاد العالمي في أعقاب ظهور قوى جديدة تتحكم في الإنتاج العالمي والتكنولوجيا المتقدمة، كذلك تنامي دور الحروب الناعمة في الاقتصاد الحديث وبرز أدوار جديدة وقوى تهيمن على الأسواق، الطرقات البحرية، اللوجستيك و مصادر الطاقة أما من خلال الحروب التقليدية، أو الحصار الاقتصادي أو صفقات مقابل الحماية الاقتصادية من اثر الحروب الاقتصادية المتنامية في الاقتصادات العالمية.

الحروب التجارية تستحوذ على نشاط كبرى المتعاملين التجاريين في السوق العالمية وفي أعقاب الألفية الحالية تبدو الحروب التجارية في أوجها وذروة حياتها توشك على مرحلة الرواج، فقد استمر الحرب التجارية الأمريكية لسنوات طويلة مع الصين، ومع عودة ترامب إلى الحكم تبنى سياسة اقتصادية تستهدف تقليص العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الشركاء التجاريين التقليديين بما يشمل حربها الاقتصادية المتجددة في الصين.

تبدو الممرات البحرية ومصادر الطاقة والحصار التجاري والاقتصادي ورقة أخرى إلى جانب الرسوم الجمركية فرضتها جغرافيا التجارة وواقع المبادلات التجارية ومناطق النفوذ التجاري، بينما تحاول الصين الوصول إلى قلب أمريكا اللاتينية وجغرافيتها القريبة من خلال مشاريع البنية التحتية واللعب على أوتار اللوجستيك لإدارة مراحل تحويل التجارة أو خلق منافذ جديدة توظف أمريكا النفوذ السياسي لتحافظ على علاقاتها التجارية داخل أمريكا اللاتينية ومناطق مختلفة في العالم فبعد أن كانت الحرب التجارية تنحصر في سياسات الجمركة وإعادة التصدير انتقلت إلى التأثير على الجغرافيا والموارد ولوجستيك البحري وطرق التجارة ذات الأهمية الاستراتيجية لتتحول الحرب التجارية إلى مرآة تعكس رغبة القوى الاقتصادية الكبرى في الاستحواذ على التجارة الدولية وكسر جمود الخارطة الاقتصادية التقليدية خاصة في مناطق فرضها الموقع الجغرافي وتحدد المكانة الدولية داخل الإقليم .

الإشكالية: ما هي انعكاسات السياسة التجارية في إدارة الحرب التجارية (الصينية-الأمريكية) على مسارات التجارة الدولية؟

أهداف البحث:

- محاولة فهم العلاقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وامتداد أثر التعاون والتنافس بينهما على تقلبات أسواق التجارة العالمية؛
- ضبط الأدوار المختلفة لمختلف الفاعلين التجاريين عالميا في ضوء إعادة توزيع خارطة التجارة الدولية؛
- فهم طبيعة الصراع التجاري بين الصين وأمريكا وتأثيره على الإقليمية الجديدة؛
- تسليط الضوء على أهمية استقرار العلاقات التجارية بين الصين وأمريكا والتوازن في التجارة الدولية.

منهج الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث استخدمناه في الجانب النظري لضبط المفاهيم وتأسيس الدراسة، بينما وظفناه في الشق التحليلي لتبيان تداعيات الحرب التجارية الأمريكية-الصينية على مسار التجارة الدولية.

الدراسات السابقة:

- دراسة (Ting et al., 2025) بعنوان: "تأثير الحرب التجارية الأمريكية-الصينية على الصادرات الصينية"، هدفت إلى قياس تأثير التعريفات الجمركية الأمريكية على حجم واتجاهات الصادرات الصينية للولايات المتحدة، وتحديد ما إذا كانت الصين استطاعت تعويض خسائرها بسوق بديل أو إعادة توجيه صادراتها لدول ثالثة، اعتمدت الدراسة على نموذج "فرق في الفرق" (Difference-in-Differences)، وهو منهج قياسي كمي يقارن بين الصادرات الصينية للمنتجات المشمولة بالتعريفات الأمريكية والمنتجات غير المشمولة بها، قبل وبعد تطبيق التعريفات، لعزل التأثير النقي للسياسة التجارية عن العوامل الأخرى ومن النتائج التي توصل إليها الباحثون أن الصادرات الصينية تراجعت بشكل ملحوظ للمنتجات المستهدفة بالتعريفات الأمريكية، مع تحوّل محدود للتجارة نحو دول ثالثة مثل فيتنام وتايلاند، لكن دون قدرة على تعويض الخسائر في السوق الأمريكية بنفس الحجم، مما يؤكد فعالية التعريفات في تقليص النفوذ التجاري الصيني؛

- دراسة (مهيدات، 2025)، بعنوان: "السياسات التجارية الأمريكية وانعكاساتها على العلاقات الأمريكية - الأوروبية"، هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الرسوم الأمريكية على علاقاتها التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي كشريك استراتيجي، من خلال استخدام تقنية السيناريو لمعرفة التأثير والأبعاد على العلاقات التجارية بينهما في ظل الروابط التاريخية والجغرافية وخلصت الدراسة إلى أن الرسوم الجمركية الأمريكية ساهمت في رفع عدم اليقين في العلاقة التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي وإن مسارات التجارة بينهما تؤول إلى عدم الاستقرار والسيناريو المتوقع يتمثل في البحث عن شركاء تجاريين أكثر موثوقية خاصة في قارة آسيا، حيث زادت السياسة الاقتصادية الأمريكية من حدة التقلبات في السياسات الاقتصادية ومؤشر تضخم الأسعار ما زاد من حدة الأزمة التي تشهدها الدولة الأوروبية ما يوسع من دائرة الخاسرين من السياسة الجمركية الأمريكية التي لم تبقى محصورة فقط في الصين بل دفعت بالتجارة الدولية إلى إعادة تشكيل خارطة اقتصادية جديدة تتماشى وتوجيه التجارة إلى مناطق ذات الرسوم الجمركية الأقل؛

- دراسة (علي، 2025)، بعنوان: "تبعات الرسوم الجمركية الأمريكية: على الاقتصاد العالمي والتفاعلات الدولية"، هدفت الدراسة إلى حصر اثر الرسوم التجارية الأمريكية في جانب التجارة العالمية وإعادة ضبطها واثرا من جهة أخرى على الخزينة الأمريكية وقدرتها على امتصاص المشاكل الاقتصادية خاصة العجز التجاري والاستثمار السالب وذلك باستخدام المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن الرسوم الأمريكية دفعت إلى ظهور نوع آخر من الرسوم الانتقامية دفعت التجارة العالمية إلى عدم اليقين الاقتصادي، كذلك عمقت الفجوة في معدلات النمو الأمريكية ومست مباشرة فئات الدخل المتوسط، نتيجة أهمية الشركاء التجاريين لأمريكا في تموين السوق الداخلية، من جهة أخرى ركزت الدراسة على أهمية السياسة التجارية الواضحة في استعادة التوازنات في التجارة الدولية ونمو الشركات

التجارة والتوسع في مشاريع الاستثمار الدولي في ظل أهمية الأسواق المفتوحة في استقرار السوق العالمية ومستويات العرض .

هيكل الدراسة:

- المحور الأول: الحروب التجارية والتجارة الدولية
- المحور الثاني: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بين التعاون والمنافسة

I. الحروب التجارية والتجارة الدولية

يمكن تعريف الحرب التجارية (حروب الجمارك أو حروب الرسوم أو حروب التعريفات الجمركية) بأنها نزاع ينتج غالبا عن تبني دولة أو عدة دول السياسة الحمائية لبعض قطاعاتها الاقتصادية والتجارية، وتتمثل أبرز أدوات النزاع بين دولتين أو أكثر في المجال التجاري حول عدد من الأبعاد، أبرزها التعريفات الجمركية المتبادلة بين الأطراف ذات العلاقة (عبد الحي، 2025، صفحة 02)، وتعرف كذلك على أنها استراتيجية اقتصادية تهدف دولة كبرى إلى حماية صناعاتها المحلية عبر فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من منافس اقتصادي رئيسي، مما يؤثر ردود فعل متبادلة.

أي أنها معركة اقتصادية، يمتد هذا التعريف ليشمل سياسات الرئيس الأمريكي الجمركية وإجراءاته التصعيدية، فضلا عن النزاعات الحمائية التاريخية في قطاعات إنتاجية متعددة. ومنه يمكننا تعريف السياسة الحمائية كالتالي:

1. مفهوم الحمائية التجارية:

هي كل السلوكيات والأساليب المتبعة من طرف الدول الهادفة إلى تدعيم وتشجيع المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية متجاوزة كل أشكال الدعم والحمائية الكلاسيكية كالقيود الفنية والكمية (كحلات و بالغيثار، 2024، صفحة 10) . وتمثل الحمائية الجديدة السياسات الوطنية التي تستخدم داخل كل دولة، والتي تفرض تكاليف إضافية على منتجات دول أخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وهي ضمن جهود للدفاع عن المخرجات الوطنية في الأسواق الدولية، إلا أن تلك التوجيهات ستتترك انعكاسات سلبية على الدول الأخرى ويؤدي ذلك إلى تزايد ردود الأفعال أو ما يسمى بالحروب التجارية.

ومما سبق يمكننا القول إن الحمائية الجديدة على أنها مجموعة المعايير والأساليب الهادفة لتدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والخارجية متجاوزة كل أشكال الدعم والحماية التقليدية (كالقيود الفنية والكمية) متمثلة في أشكال عدة والمتمثلة في: (معاملات تمييزية بمختلف أشكالها؛ برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للمؤسسات والشركات الوطنية؛ التأثير على القيم الخارجية للعملة الوطنية.)

1.1 الفرق بين الحمائية التقليدية والجديدة: لقد سادت الحمائية التقليدية حتى الحرب العالمية الثانية، وكانت تتم في إطار التعريفات الجمركية التي توضع لمرة واحدة وتطبق على جميع الدول التي تخضع للتعريف، وعقب انتهاء الحرب العالمية وبروز الولايات المتحدة كقوة أحادية الطرف تسيطر على الاقتصاد العالمي لجأت إلى سياسات حمائية انتقامية



تستهدف أطرافاً تجارية معينة دون أن تكون متكافئة الأثر على جميع الأطراف كما هو الحال في الحماية التقليدية، وأهم مقال على ذلك قوانين مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والوقائية. ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول 01: الفرق بين الحماية التقليدية والحماية الجديدة

سياسات الحماية التقليدية	سياسات الحماية الجديدة
أوجه الاختلاف (الأدوات والماهية)	
- الرسوم الجمركية؛ - الدعم الحكومي؛ - الإعفاءات الضريبية؛ - تتعارض بشكل مباشر مع قواعد منظمة التجارة العالمية.	- سياسات رمادية: معايير فنية (صحية)، قوانين إغراق، تقييد طوعي للصادرات (VERS)، حرب عملات؛ - لا تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية.
أوجه التشابه	
تستخدم لأسباب كثيرة منها: - حماية الإنتاج المحلي يحمي الصناعات الجديدة في الدولة من المنافسة الأجنبية مؤقتاً؛ - يخلق وظائف؛ - علاج الخلل في ميزان المدفوعات؛ - الصراع التجاري؛ - قد تمثل تعسفاً في الحقوق التي تقدمها اتفاقيات تحرير التجارة.	

المصدر: (غواس، 2021، صفحة 183)

1.2 خصائص الحماية الجديدة: تميزت الأساليب الجديدة بعدة خصائص يمكن توضيحها فيما يلي:

- تعتبر الحماية سياسات تجارية من جانب واحد لأنها تبحث عن المصالح الوطنية المحدودة في الأجل القصير ولا تراعي مصالح الأطراف الأخرى؛
- تركز الحماية بين الدول الكبيرة المؤثرة في التجارة الدولية (الصين والولايات المتحدة) أكثر الدول تأثيراً على حجم التجارة الدولية؛
- الحماية الجديدة هي سياسات تأتي في توقيت حساس بالنسبة للاقتصاد العالمي (عدم التعافي الكامل من تداعيات الأزمة المالية، تباطؤ النمو وتزايد الخلل في ميزان المدفوعات، هذه السياسات تتعارض مع قواعد تحرير التجارة والسياسات الجديدة منها سياسات رمادية لا تتعارض مع قواعد تحرير التجارة ولكنها تعرقل وتضر النظام التجاري الدولي. ومن جهة أخرى تحقق هذه السياسات فور قيام الطرف الآخر باتخاذ سياسات للمعاملة بالمثل تركز الدول الكبيرة المؤثرة في التجارة الدولية كقوى عظمى توجه مسار النظام الدولي الجديد كالصين والولايات المتحدة وأكثر تأثيراً على حجم التجارة الدولية (عيس، 2019، صفحة 04).

1.3 أدوات السياسة الحمائية: ظهرت عدة إجراءات حمائية وذلك بفرض قيود جديدة شهدت تطورا وتنوعا كبيرا نوردتها فيما يلي:

أ. الرسوم الجمركية: هي ضريبة تطبق على المنتجات المستوردة، ولها أثر في جعل المنتجات المحلية أكثر قدرة على المنافسة وغالبا ما تفرض الرسوم الجمركية على الواردات وأما الصادرات فقد تفرض في ظروف خاصة بهدف المحافظة على السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الأساسية إلى الأسواق الأجنبية (لعلمي وطافر، 2022، صفحة 162).

ب. حصص الاستيراد: وتمثل تقيدا مباشرا لكمية السلع التي يمكن استيرادها سنويا حيث تحدد الحكومة الكمية المسموح باستيرادها من كل سلعة، وتمنح رخصا للشركات المحلية من أجل توريد هذه السلع في حدود الكميات المحددة.

ت. سياسة الإغراق: وهو بيع السلعة بسعر أقل من تكلفة إنتاجها أو بيعها بأقل من سعرها في البلد المصدر وتعد هذه الممارسة نوعا من المنافسة غير العادلة، لذلك فإنها مدانة في جميع الاتفاقيات التجارية الدولية وتسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بفرض رسوم جمركية تعويضية على السلع التي يقوم الدليل على أن منتجاتها يمارسون الإغراق. ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الإغراق:

ت.1 الإغراق العارض: ويحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

ت.2 الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية، أو القضاء على المنافسة ويزيل بهدف تحقيق هذه الأهداف.

ت.3 الإغراق الدائم: ويشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عنصرا في اتحاد المنتجين الذي له صيغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

ث. المقاطعة الاقتصادية: يمكن للمقاطعة الاقتصادية أن تدخل نطاقا أوسع من ذلك لتشمل الحصار الاقتصادي ومنع خروج السلع للمنطقة الواقعة داخل الحصار الاقتصادي، وذلك من خلال فرض الحصار بحري وجوي وهو أكثر أسلحة الحرب الاقتصادية لأنه يترتب عليه نقص في الأدوية والغذاء ومحدودية الاحتكام بالعالم الخارجي مما يترتب عليه نتائج اقتصادية بعيدة المدى مثل المجاعات والأمراض، وهي تتضمن العديد من التدابير والأفعال كأساليب الرقابة المالية على النقد الأجنبي وتنظيم الرخص.

ج. الحظر الاقتصادي: يعتبر أهم أسلحة الحرب الاقتصادي وذلك من خلال مقاطعة كاملة لسلع إحدى الدول وعدم والاستيراد منها أو التصدير إليها على الإطلاق، وذلك باستخدام المنتجات المنافسة لمنتجات تلك الدولة وعدم إعطائها أي لترويج سلعها التصديرية، وتعد مقاطعة السلع الغذائية أكثر تأثير لأنها أكثر سرعة في التلف تلهيا بعد ذلك السلع المصنعة (كمال، 2019).



ح. الحصار الاقتصادي: هو حالة تفرضها دولة أو أكثر على دول أخرى من أجل تحقيق أهداف مختلفة كالضغط عليها لاتخاذ موقف محدد أو امتناع عن اتخاذ لمصلحة الدولة القائمة بالحصار وهو يؤثر بشكل سلبي على الدولة المعاصرة والهدف منه هو أحداث تغيرات في تصرفات الدولة التي خفضت للحصار.

ط. تخفيض سعر الصرف: يعد سعر الصرف الذي يمثل تكلفة الحصول على وحدة من العملة الأجنبية بالعملة المحلية، ركيزة أساسية في التجارة الدولية. وفي ظل المنافسة الاقتصادية الحادة، تلجأ بعض الدول إلى استخدام تخفيض العملة كأداة استراتيجية ضمن سياساتها الحمائية.

تهدف هذه الآلية إلى خفض قيمة العملة المحلية عمداً، مما يجعل السلع الوطنية أرخص سعراً وأكثر جاذبية في الأسواق العالمية مقارنة بمنتجات المنافسين. يؤدي هذا الإجراء إلى تعزيز الصادرات الوطنية وزيادة الحصة السوقية للدولة، بينما يرفع تكلفة الواردات، مما يشكل ضغطاً تجارياً على الدول الأخرى ويحمي المنتج المحلي.

1.4 أهداف السياسة الحمائية: يمكننا تلخيص أهم أهداف السياسة الحمائية في النقاط التالية (غواس وخروبي، 2022، الصفحات 12-13):

- سياسات تجارية من جانب واحد لأنها تبحث عن مصالح (الوطنية) المحدودة في الأجل القصير، ولا تراعي مصالح الأطراف؛

- تتركز بين الدول الكبيرة المؤثرة في التجارة الدولية (الصين والولايات المتحدة أكثر الدول تأثيراً على حجم التجارة الدولية)؛

- هذه السياسات تزايدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة (حوالي 16-20 إجراءات حمائية شهرياً في العالم، وأغلبها لا يتم التراجع عنها ويتم مقابلها سياسات أخرى في إطار المعاملة بالمثل)؛

- هذه السياسات تأتي في توقيت حساس بالنسبة للاقتصاد العالمي (عدم التعافي الكامل من تداعيات الأزمات المالية، تباطؤ النمو، تزايد الخلل في موازين المدفوعات)؛

- هذه السياسات تتعارض مع قواعد تحرير التجارة والسياسات التجارية منها سياسات رمادية؛

- لا تتعارض مع قواعد تحرير التجارة ولكنها في حقيقة الأمر تعرقل تحرير التجارة وتضر بالنظام التجاري الدولي.

2. تطور الحرب التجارية بين أمريكا والصين: تعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين نموذجاً حياً للصراع الاقتصادي التصاعدي الذي تحول من نزاع تجاري تقليدي إلى مواجهة استراتيجية شاملة. مرت هذه المواجهة بمراحل متعاقبة تعكس تطور الأدوات والاستراتيجيات، من التعريفات الجمركية الأولية إلى الحظر التكنولوجي والضغط الاقتصادي الشاملة، مما يستدعي استعراض تسلسلها الزمني لفهم الديناميكية الحالية ومقوماتها الاقتصادية والاستراتيجية.

2.1. كرونولوجيا الحرب التجارية: بدأت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بمرحلة ضيقة النطاق حتى أوت 2018 مع تعريفات أولية على المنتجات الصناعية بسبب العجز التجاري، ثم توسعت إلى نطاق واسع حتى سبتمبر 2019 بتعريفات شاملة تغطي معظم الواردات الصينية نتيجة انتهاكات الملكية الفكرية، تلاها مرحلة متوسطة



النطاق مع اتفاق المرحلة الأولى من جانفي 2020 إلى جانفي 2025 الذي جمد التعريفات مع قيود تكنولوجيا والتزامات شراء أمريكية، قبل أن تتصاعد إلى حرب شاملة مع عودة دونالد ترامب إلى الحكم فيفري 2025 إلى جانفي 2026 بتعريفات تصاعدية بسبب الاعتماد الاستراتيجي. والشكل الموالي يوضح أشكال تطور الحرب بين البلدين.

الشكل 01: أشكال تطور الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق.

يستعرض الشكل تطورات الحرب التجارية بين الدولتين أين انتقلت من النطاق الضيق إلى حرب تجارية شاملة تم تدويلها من خلال الرسوم التبادلية وارتباط كل من الصين وأمريكا بحجم ومسار التجارة الدولية، يأتي توضيح تطور التعريفات الجمركية في فترة الحرب التجارية بين الدولتين من 2018 إلى 2025 في الجدول الموالي:

الجدول 02: تطور الرسوم الجمركية في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين (2018-2025)

الوحدة: مليار دولار

السنة	الو.م.أ	الرسوم المفروضة على الصين	الصين	الرسوم المقابلة
2018	200 م دولار	10 ثم 25%	60 م دولار	25%
2019	112 م دولار	15 %	75 م دولار	حتى 25%
2025	20-30 م دولار (تقديريا)	25-100% على تكنولوجيا متقدمة	غ معلن	إجراءات غ جمركية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (رعد، 2025، صفحة 03).

من خلال البيانات في الجدول نلاحظ أن الرسوم الجمركية المطبقة بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد أخذت منحى متصاعدا لتصل بنسبة تطبيق 100 بالمئة سنة 2025 على شرائح بعض المنتجات وذلك يعكس حجم الاختلال في قدرات المنافسة ما دفع الاقتصاد الأمريكي إلى فرض رسوم مضاعفة وترت العلاقة بين الطرفين وأحدثت تحولا استراتيجيا في مسار الحرب التجارية بين القوتين، حيث انتقلت من سياسة "الحصار الكمي الشامل" في بداياتها (2018-2019) إلى سياسة "الخنق النوعي والتكنولوجي" في عام 2025. ففي المرحلة الأولى، ركزت الولايات المتحدة على استهداف أحجام تجارية ضخمة (200 ثم 112 مليار دولار) بنسب رسوم متوسطة (10-25%) بهدف تقليص العجز التجاري، وهو ما واجهته الصين بردود جمركية تقليدية ومباشرة على سلع بمليارات الدولارات. أما في عام 2025، فقد تغيرت المعادلة جذريا، إذ انخفض حجم الواردات المستهدفة (20-30 مليار



دولار تقديريا) لكن حدة الرسوم تضاعفت لتصل إلى 100%، مركزة بشكل حصري على "التكنولوجيا المتقدمة" (مثل السيارات الكهربائية وأشباه الموصلات). هذا التصعيد دفع الصين لتغيير تكتيكاتها من الرد بالرسوم الجمركية التي ربما استنفدت جدواها إلى تبني "إجراءات غير جمركية" أكثر فتكا (مثل القيود على تصدير المعادن النادرة وسلاسل التوريد)، مما يؤكد أن الصراع لم يعد مجرد خلاف تجاري حول الأسعار، بل تحول إلى حرب هيمنة تقنية.

2.2 مقومات القوة الاقتصادية للولايات المتحدة والصين: إن استمرار الحرب التجارية لسنوات ليس مصادفة، بل نتيجة توازن هيكلي بين مركّزات الاقتصادين؛ فالولايات المتحدة تتفوق نوعيا في الابتكار والمالية، في حين تتميز الصين كيميا بالإنتاج الصناعي والقدرة التصديرية، مما يجعل حسم الصراع مستحيلا قصير الأمد، ولذلك نلخص أهم مركّزات القوة لكل طرف في الجدول التالي:

الجدول 03: أهم مركّزات القوة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين

نقاط القوة للاقتصاد الأمريكي	نقاط القوة للاقتصاد الصيني
- تمتلك الولايات المتحدة أقوى اقتصاد في العالم، والأول عالميا إذ يبلغ حجم اقتصادها نحو 20.4 تريليون دولار، - تعتمد على اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، تمتلك ثروات كبيرة من الموارد المنجمية والطاقة: البترول، الغاز الطبيعي، الفحم، واليورانيوم تمثل أهم منتجات البلاد. ورغم هذه الثروة فإن الولايات المتحدة هي أكثر البلدان استيرادا للمحروقات - تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أول قوة فلاحية على المستوى العالمي سواء من حيث إنتاجها أو صادراتها. زيادة على تمتع الفلاحة الأمريكية بأراضي خصبة ومناخ مناسب فإنها تتميز بتصنيع كبير. - تغطي الولايات المتحدة الأمريكية بأهم الإنتاجات الصناعية على المستوى العالمي (تحتل الصدارة في البترول، صناعة الطيران والكهرباء، والسيارات مواد الاستهلاك... لكن الصناعة الأمريكية تتقدم أكثر فأكثر نحو التخصص في قطاعات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة (الطيران، الفضاء، الإلكترونيك، التسليح، الكيمياء الدقيقة). - رائدة في قطاع الخدمات (الإدارة، السياحة، الترفيه، البنوك).	- اقتصاد جمهورية الصين الشعبية هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، إذ يبلغ حجم اقتصادها نحو 14 تريليون دولار، أي الناتج المحلي للصين إذ ازداد بأكثر من 2 تريليون دولار؛ - يبلغ عدد سكان الصين، نحو 1.39 مليار نسمة، بدأت الإصلاحات الاقتصادية في عام 1978، لتصبح أسرع الاقتصادات نموا في العالم، التي استمرت على مدى عقد كامل عند نسبة نمو 10 في المئة سنويا، منتشلة أكثر من 800 مليون نسمة من الفقر. - حققت الصين نموا اقتصاديا سريعا في الربع الأخير من القرن بمعدل نمو سنوي في متوسط إجمالي الدخل القومي بمقدار 10%، مما يعني زيادة في دخل الفرد في الصين بمعدل نمو سنوي مقداره أكثر من 8% خلال الثلاث عقود الأخيرة مما أسهم بشكل كبير في الحد من الفقر، - تعد الصين اقتصاديا من بين الدول الكبرى من حيث الإنتاج، فهي من أكبر عشر دول من حيث الناتج الوطني الإجمالي. - تفرض الحكومة الوطنية سيطرتها على معظم المصالح الاقتصادية؛ فهي تدير المصانع وشركات النقل والمصارف والتجارة الخارجية.



- يعتمد دخل الدولة على جباية الضرائب من الأرباح التي تحققها المصالح الحكومية، وتستخدم هذه الضرائب عادة في تطوير الصناعات؛ - حققت الصين تقدما ملموسا في النمو الاقتصادي ووفرت الدولة فرص عمل كثيرة.	
--	--

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2026)

وانطلاقا من الجدول أعلاه الذي يكشف توازن مرتكزات الطرفين الاقتصادية فكلاهما دولتين رائدتين اقتصاديا في التصنيع والتصدير العديد من المنتجات.

مما يرفع حدة المنافسة إلى حرب تجارية تعكس صراعا هيكليا، هذا لا ينفي الترابط بين الاقتصاديين من خلال قوى الإنتاج وقوة الأسواق وقوة الاعتماد فيما بينها على روابط تجارية واقتصادية سواء تعلق الأمر بأهمية التبادل والشراكة التجارية، الاعتمادية في خصوص سلاسل التوريد القصيرة وتكاليف اقل، أين يقف المتتبع لوتيرة الحرب التجارية بين الطرفين أنها تستهدف جوانب مصلحية وبسط النفوذ من جهة بينما تعلق الجانب الذي يمس المصلحة الاقتصادية المباشرة أين يتم تموين الأسواق الأمريكية بنسبة الأكبر من الصين وتعتمد أمريكا على المواد الأولية من الصين فيما تجد الصين ضالتها في تغطية السوق الأمريكية ذات الجغرافيا المترابطة، غير أن تصدع العلاقة خلال عهدة ترامب الثانية، من خلال رغبة أمريكا في السيطرة على التحركات الإقليمية للصين، تسببت هزة في التجارة الدولية وتقلب الأسواق، وخلقت تقلبات في أسعار المواد الأساسية، وتحملت تكاليف انقطاع سلاسل التوريد، ووضعت التجارة الدولية حول نقطة مفصلية في تاريخها، خاصة في ظل ترابط الإنتاج الدولي عبر مراحل مختلفة.

II. الحرب التجارية بين الصين وأمريكا بين التعاون والمنافسة

تستحوذ الصين على التجارة الدولية كونها مصنع العالم الأول وتمتلك قدرة نفاد إلى الأسواق القريبة والبعيدة نسبيا من خلال ارتباط تجارها بالأسعار التنافسية وتعتبر منطقة جذب للاستثمار بسبب اليد العاملة الرخيصة وتوفر الموارد خاصة فيما تعلق بإنتاج التكنولوجيا الحديثة والصناعات الدقيقة ما جعلها منافسا شرسا للولايات المتحدة الأمريكية وهذا لا يلغي الدور التكاملي والتعاوني الذي يخلق شكل من أشكال المنافسة التعاونية.

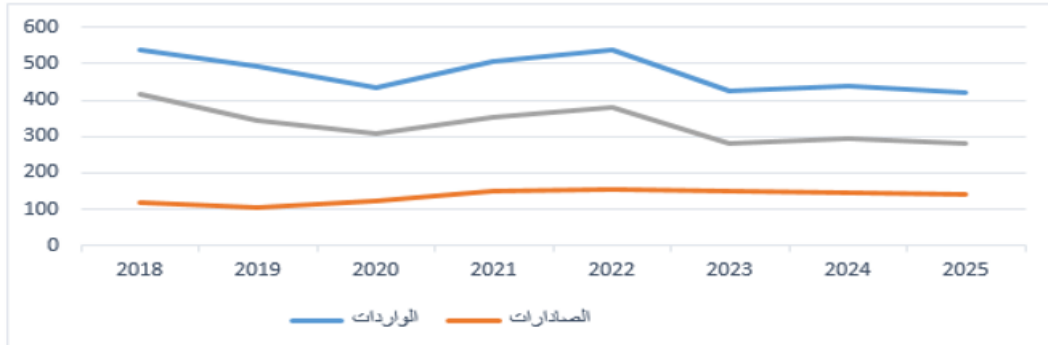
1. واقع العلاقة التجارية بين الصين وأمريكا:

بدأت الحرب التجارية الأمريكية-الصينية بوادرها في 2018 واستمرت حتى 2025، حيث بلغت المنافسة والرسوم الجمركية المتبادلة ذروتها بين الاقتصاديين. ورغم الأهمية الاقتصادية الكبيرة للصين ضمن السياسة التجارية الأمريكية، تسعى السياسة الاقتصادية الأمريكية إلى تحسين شروط المنافسة التجارية من خلال فرض قيود على الشركاء التجاريين لتقليل عجز الميزان التجاري. والشكل الموالي يوضح تطور الميزان التجاري الأمريكي مع الصين خلال فترة الحرب التجارية.



الشكل 01: تطور الميزان التجاري الأمريكي الصيني للفترة 2018-2025.

الوحدة: مليار دولار

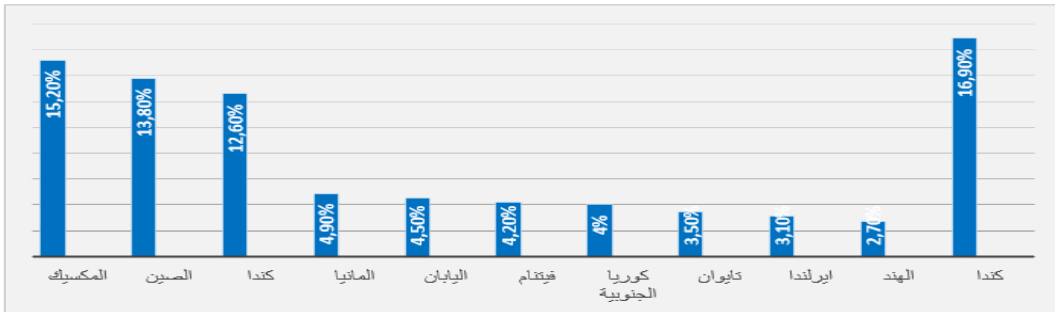


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على (UNCTAD, 2026)

من خلال الشكل نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الاستيرادية حقق عجز متواصل في الميزان التجاري مع الصين يتفاوت بين الارتفاع والانخفاض غير أن الواردات الصينية إلى أمريكا تفوق بكثير صادرات أمريكا إلى الصين وذلك لترايط السوقين من خلال الجغرافيا القريبة وتوزيع الاستثمارات الأمريكية في الصين، حيث بلغ الميزان التجاري الأمريكي ذروة انخفاض سنة 2020 أين انتقل من 418 مليار دولار إلى 308 مليار دولار وهذا الانخفاض كان مدفوع بالإغلاق الاقتصادي خلال أزمة كوفيد 19. ليعود هذا العجز للارتفاع سنة 2022 مع التعافي الاقتصادي لينخفض العجز إلى أقل قيمة له بقيمة 280 مليار دولار في الفترة 2018-2025 سنة 2025. كنتيجة لتطبيق رسوم جمركية انتقامية بين الاقتصاديين أو الشريكين التجاريين.

الشكل 03: نسبة مساهمة الصين في تركيب الواردات الأمريكية مقارنة بشركاء التجاريين الآخرين

الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (Trading Economics, n.d.)

من خلال الشكل أعلاه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع عديد الدول القريبة جغرافيا أين تستحوذ على إجمالي الواردات المكسيك نتيجة القرب الجغرافي ثم تليها الصين وكندا ومن خلال ما يعكسه الشكل فهي ترتبط في أدائها الاقتصادي مع دول أوروبا ودول النافتا، وتبقى الصين أهم ممول للسوق الأمريكي بنسبة استحوذ 13.80 بالمئة على الواردات رغم وجود دول أخرى بنسب متفاوتة تعكس الأهمية النسبية لكل شريك تجاري على حدى، غير



أن الصين تعتبر الممون الأساسي خاصة في ما يتعلق بتكنولوجيا الجيل الخامس، أن مرور الولايات المتحدة الأمريكية بعدد المشاكل الاقتصادية على رأسها العجز التجاري جعل منها تتجه نحو الحماية في ظل اقتصاد العولمة والتكتل فمابين سنة 2024-2025 عانت الولايات المتحدة من عجز في ميزانها التجاري نتيجة الاعتمادية المفرطة على الشركاء وزيادة الطلب الاستهلاكي في أمريكا، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 04: معدلات نمو التجارة 2024-2025 أكبر 5 شركاء تجاريين للولايات المتحدة

الوحدة: نسبة مئوية

الدولة	معدل نمو التجارة	الأهمية النسبية للسلع
المكسيك	+9.3%	ارتفاع كبير في صادرات السيارات الكهربائية والمنتجات الزراعية إلى الولايات المتحدة
كندا	+6.8%	شهدت صادرات أجزاء الطيران والنفط الخام نموا كبيرا
الصين	-7.1%	انخفاض كبير في واردات الإلكترونيات والسلع الاستهلاكية
ألمانيا	+4.4%	زيادة الطلب على المركبات الفاخرة والأدوية
اليابان	+3.9%	صادرات معدات أشباه الموصلات في ارتفاع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (US Import Data, 2025)

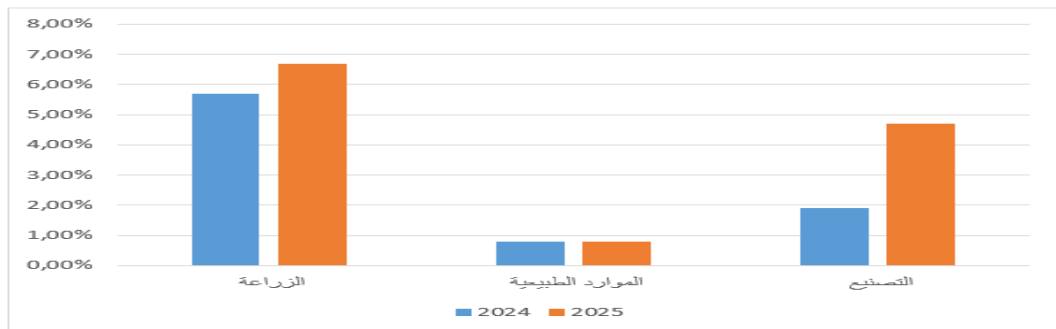
من خلال الجدول والذي يوضح علاقة أمريكا مع الموردين الأساسيين لتجارها في أصناف السلع نلاحظ نمو التجارة الأمريكية مع دول الجوار وشركاءها التجاريين قد ارتفع في مقابل تراجع اعتماديتها على الصين من صنف السلع الإلكترونية والسلع الاستهلاكية، تمهيدا لاسترجاع الاستثمار نحو الداخل خاصة مع المزايا الاستثمارية التي يحظى بها المستثمر الأمريكي في الصين البيانات توضح بداية اضطراب علاقة التوريد بين الصين وأمريكا وإن الحرب التجارية قد أوشكت على اخذ منحى مختلف، في المقابل تسعى الصين إلى النفاذ إلى أسواق جديدة بعيدا عن أمريكا بينما تحاول أمريكا بسط سطوتها السياسية على الشركاء التجاريين في أمريكا اللاتينية لحصار النشاط التجاري الصيني.

2. دور الرسوم الجمركية في إدارة العلاقة التجارية بين الشريك الصيني والأمريكي خلال سنة 2025

فرضت السياسة الاقتصادية الأمريكية مجموعة من التعريفات الجمركية الإضافية لضبط علاقاتها التجارية واسترجاع نفوذها السياسي وتعزيز دورها العالمي والإقليمي محدثة قلبا في الاتفاقات الدولية وشروط التجارة الدولية معيدة أحياء الفكر التجاري بحيث فرضت مجموعة من التعريفات سرعان ما ردت عليها الدول الأخرى لتهديد حرية التجارة وتعرقل نشاط الإنتاج وسلاسل الإمداد والقيمة عالميا، يوضح الشكل تطور الرسوم المفروضة حسب القطاع.

الشكل 04: تطور الرسوم الجمركية حسب القطاع عالميا خلال الفترة (2024-2025)

الوحدة: نسبة مئوية

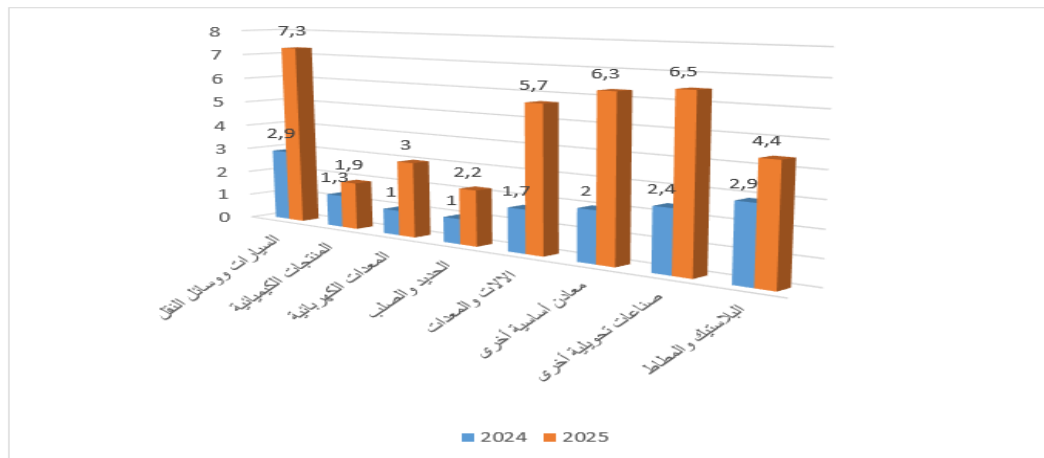


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (UNCTAD, 2026)

من خلال الشكل والذي يوضح تطور الرسوم الجمركية المفروضة على القطاعات نلاحظ أن الرسوم في خصوص قطاع الموارد الطبيعية قد استقر بين سنة 2024 و 2025 عند نسبة ثابتة مقدرة بزيادة 0.8 بالمئة، عكس كل من قطاع الزراعة والتصنيع فارتفعت الرسوم الجمركية بنسب متفاوتة أكبرها في قطاع التصنيع حيث نمت الرسوم بنسبة 3 بالمئة وذلك يرجع لسياسة أمريكا في خصوص إعادة فروع الشركات الأمريكية إلى دولها لامتناس العجز من خلال فرض رسوم إضافية ومحاربة توسع الصين ضمن شراكاتها القارية والبنية التحتية في إطار مشروع الحزام والطريق، من جهة أخرى ردا من الصين على هذه السياسة تسعى إلى فرض رسوم انتقامية في قطاع المعادن الصيني والذي أعاد تشكيل معالم هذه الحرب نتيجة الأهمية النسبية في إنتاج التكنولوجيا الدقيقة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ما دفع إدارة أمريكا إلى تعليق الرسوم لسنة كاملة للإبقاء على المكاسب التجارية والاقتصادية للقطاعات الحيوية، غير أن الرسوم استمرت في تكثيف التجارة عالميا وفق رؤية السياسة الاقتصادية الأمريكية، يوضح الشكل الرسوم الجمركية المطبقة حسب شرائح الصناعة المختلفة.

الشكل 05: تطور الرسوم الجمركية في قطاع التصنيع خلال (2024-2025)

الوحدة: نسبة مئوية





نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن القطاع المستهدف من السياسات الجمركية، أشباه الموصلات وذلك من خلال الحد من توسع اللوجستيك والتحكم في سلاسل التوريد خاصة مع زيادة الترابط والروابط الجغرافية والإقليمية لدول بريكس، أيضا قطاع الصناعات التحويلية والذي يتميز بكونه صناعات تركيبة تتم عبر مناطق جغرافية مختلفة فيما ارتفعت الرسوم في قطاع المعادن كرد انتقامي عن سياسة الحماية الأمريكية، أن استهداف قطاع التصنيع يهدف إلى إعادة ضبط نشاط العولمة والانفتاح التجاري لصالح الإقليمية، كذلك ضبط جغرافيا التجارة العالمية بما يخدم القوى التنافسية على الإنتاج العالمي، بينما تعزز أمريكا نفوذها السياسي لحصار التمرکز الصيني في أمريكا اللاتينية خاصة وكسر روابط الأمداد العالمية لجعل أمريكا والدولار حلقتها الأساسية من جديد، غير أن الشراكة التجارية الصينية - الأمريكية تبقى استراتيجية لأمريكا، الجدول الموالي يوضح نمو التجارة الأمريكية - الصينية كمتوسط لفترتين.

الجدول 05: نمو التجارة الثنائية بين أمريكا والصين متوسط مقارن للفترتين (2018-2024) و 2025.

الوحدة: نسبة مئوية

نمو التجارة الثنائية	متوسط نمو الفترة (2018-2024)	نمو الفترة 2024-2025
الصين - أمريكا	2% -	14% -

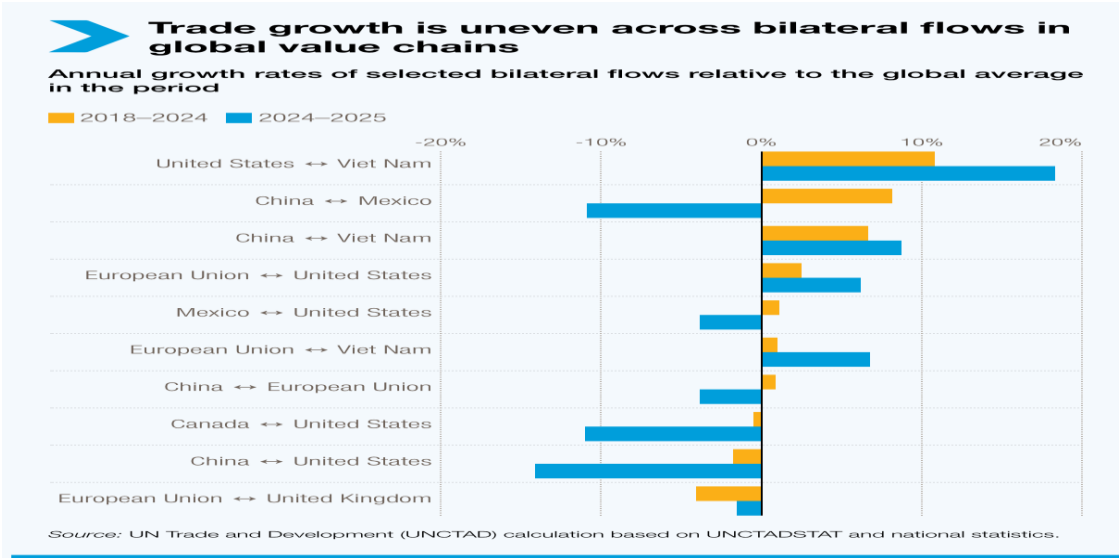
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (UNCTAD, 2026)

من خلال الجدول نلاحظ أن العلاقات التجارية الأمريكية الصينية استمرت في نفس الوتيرة طوال الحرب التجارية الممتدة من 2018 إلى 2024 أين انخفضت العلاقات التجارية بمعدل نمو 2 بالمئة بينما مقارنة بسنة 2025 فقد عرف تطور التجارة الثنائية عجز وصلت نسبته 14 إلى بالمئة، وذلك كنتيجة للحفاظ على مكاسب تحويل التجارة إلى مناطق النفوذ والتحالفات ومناطق التجارة الحرة التي والتهرب من أعباء الرسوم الجمركية.

3. الرسوم الأمريكية بين إعادة ضبط الخارطة التجارية في العالم وتقلبات النمو في التجارة العالمية وسلاسل القيمة العالمية

رغم الهزات المتكررة التي أصابت الاقتصاد العالمي مرورا بجائحة كوفيد -19 والغزو الروسي الأوكراني والاضطرابات الجيوسياسية في البحر الأحمر والانقطاعات المتكررة في سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع تكاليف الشحن استمرت الاقتصاد العالمي بالصمود الاقتصادي والسياسي، خلال سنة 2025 شهد الاقتصاد الدولي تراجع في سياسات الانفتاح الاقتصادي والرجوع بأعراف العلاقات التجارية إلى سياسات الحماية بعد أن مر العالم بموجة تحرير وعولمة النشاط الاقتصادي وتدويل الإنتاج ما خلق فجوة بين سياسات الانفتاح والتي تتعلق بنشاط كبرى الشركات في فروعها الجغرافية عبر قارات مختلفة وتوضع الإنتاج ضمن خطوط ومراحل إنتاج في مناطق جغرافية موزعة وفق تسهيلات تنافسية، وإعادة ضبط العلاقات التجارية من خلال السياسات الحماية ما يؤثر مباشرة على ندرة الإنتاج عالميا ورفع الأسعار ما يجعل الاقتصاد العالمي على باب موجة تضخمية تفوق تلك التي خلقتها الإغلاقات الاضطرابية.

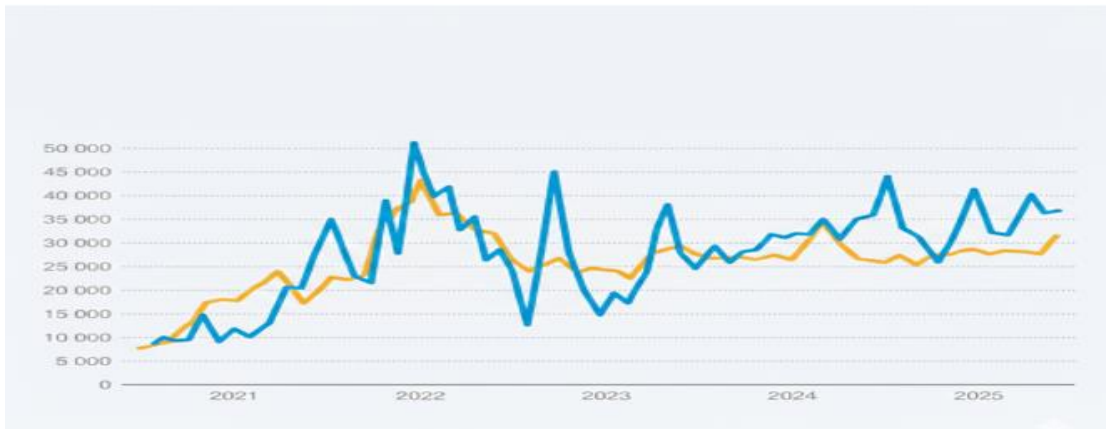
الشكل 06: نمو التجارة العالمية عبر التدفقات الثنائية في سلاسل القيمة العالمية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (UNCTAD, 2026)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك انعكاس مباشر للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على تدفقات سلاسل القيمة العالمية أين نلاحظ أن كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد قللت من اعتماديتها المتبادلة وإعادة مسارات التجارة الدولية رسم تحالفات جديدة خاصة ما تعلق بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاء الصين من دول بريكس ، وذلك كامتداد مباشر لإدارة المخاطر السياسية المفروضة على النشاط الاقتصادي العالمي ، يوضح الشكل التطور في كل من مؤشر عدم اليقين السياسي وامتداد الأثر على ظهور عدم اليقين التجاري وكيف تطور وصولاً إلى سنة 2025 بسبب عوامل الحرب التجارية بين كبرى الاقتصادات العالمية، الصين والولايات المتحدة الأمريكية .

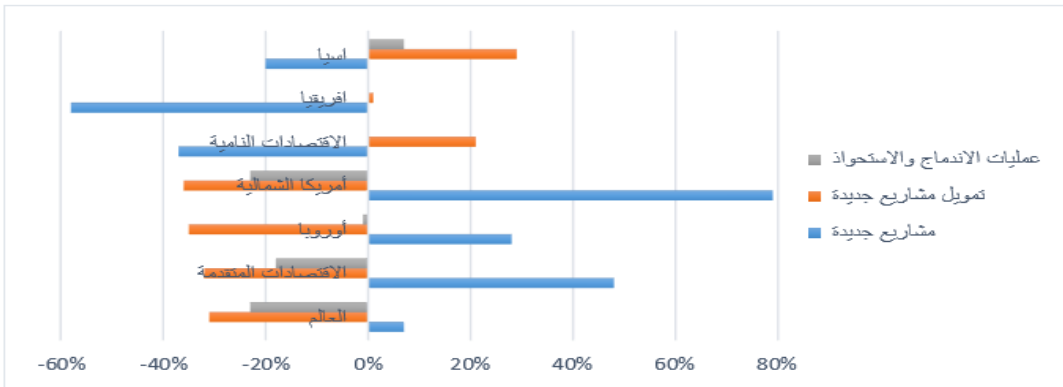
الشكل 07: تطور مؤشر عدم اليقين السياسي والتجاري خلال الفترة 2021–2025



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (WSI, 2026)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدم اليقين السياسي قد تذبذب بين الارتفاع والانخفاض. وذلك نتيجة عدم الاستقرار السياسي مع تدويل الأزمة الحالية والآثار السلبية على امتداد سلاسل القيمة العالمية. والتي تتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية والحرب على فلسطين. غير أنها إذا ما تم مقارنتها حتى سنة 2023 وما بعدها نلاحظ أن مؤشر عدم اليقين السياسي انخفض خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى. بينما نلاحظ أن ذات المؤشر قد سجل قمة جديدة سنة 2025 متبوعة بضعف مؤشر اليقين التجاري. أين ساهمت الرسوم الجمركية والحماية الجديدة للاقتصاد الأمريكي في جعل التجارة الدولية تضطرب ونشاط الاستثمار العالمي ينخفض. وذلك لمواجهة التحديات السياسية. الرسوم الانتقامية. وحتى السيطرة على الدول كما حدث في فنزويلا. وفي ظل ارتفاع مؤشر عدم اليقين السياسي والتجاري ساهم في ضعف نشاط الإنتاج العالمي وجعل الشركات تسارع نحو إنهاء العقود خاصة في ظل تزامن السياسات الحماية الجديدة من مجموعة تغيرات جيوسياسية من أجل الهيمنة السياسية الأمريكية في العالم والدول القريبة جغرافيا والتحكم في الموارد وقطع الطرق البحرية والسيطرة على الأسواق والشركاء التجاريين للصين. الشكل الموالي يوضح اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق في ظل اتساع عدم اليقين السياسي والتجاري وبالتالي المخاطر العالية لشركات الكبرى في العالم. ويوضح كذلك واقع مشاريع الإنتاج العالمي في ظل تأثير الرسوم الأمريكية على القرار الاستثماري.

الشكل 08: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال (2024-2025)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على (UNCTAD, n.d.)

نلاحظ من الشكل انخفاض مشاريع التأسيس الجديدة في ظل عدم اليقين السياسي والخوف من كساد الإنتاج العالمي في ظل مؤشرات اقتصادية سلبية نلاحظ أن الاستثمار العالمي انخفض نتيجة استمرار عدم اليقين السياسي والتجاري وارتفاع المخاطر التي قد يتحملها المستثمرون، ورغم انخفاض القيمة الإجمالية للاستثمار نلاحظ أن مشاريع التأسيس الجديدة قد ارتفعت نتيجة إعادة المصانع بالقرب من الأسواق أو إلى بلدانها الأصلية لتفادي الهزات المتكررة في سلاسل القيمة العالمية، أما حسب المناطق فنلاحظ أن ارتفاع مشاريع التأسيس كان قد عرف زيادة في دول القربى جغرافيا إلى أمريكا والصين نتيجة المخاطر المتعلقة بتصاعد الحرب التجارية بينهما حيث ارتفعت مشاريع الاستثمار الجديدة بنسب التالية، أمريكا الشمالية بنسبة 5% محققة فوزه هائلة بنسبة 79% في قيمة مشاريع

التأسيس الجديدة) ، أمريكا اللاتينية والكاريبي سجلت ارتفاعا بنسبة 12 % دول آسيا سجلت ارتفاعا بنسبة 7 % حيث تسعى هذه الدول لتفادي الرسوم الجمركية المتزايدة والبيئة الاقتصادية المضطربة إلى أن تكون قريبة من الأسواق وتنشط في ضمن سلاسل توريد قصيرة عكس باقي الدول خاصة أفريقيا وأوروبا فقد شهدت انخفاض حاد في عدد الاستثمارات نتيجة زيادة عدم اليقين الاقتصادي حيث انخفضت الاستثمارات في أفريقيا بنسبة 42 % وأوروبا 25 % بنسبة.

4. استشراف أثر الصراع التجاري الأمريكي الصيني على التجارة الدولية بين تفتيت التجارة العالمية وتعزيز التحالفات التجارية:

أصبحت الحروب التجارية قضية شائكة في الاقتصاد العالمي إذ تفرض العديد من دول رسوما جمركية على بعضها البعض في محاولة لحماية صناعاتها المحلية، ولهذه الإجراءات الحمائية تأثير واسع النطاق على الاقتصاد العالمي إذ لا يقتصر تأثيرها على الدول داخل خارطة الحرب التجارية مباشرة، بل يمتد ليشمل الاقتصاد العالمي من خلال المشاركة في مراحل الإنتاج وتوسع مناطق الإنتاج عالميا وتحكم الشريكين في حجم التجارة الدولية من خلال الواردات والصادرات إذ تنعكس هذه الحروب على الأسواق وندرة الطلب والانقطاع في سلاسل التوريد ما يجعل الأثر السلبي لهذه الحرب التجارية ينقل الأثر في رفع الأسعار عالميا وخلق فجوة في الطلب العالمي من خلال القنوات التالية: (Feingold, 2025):

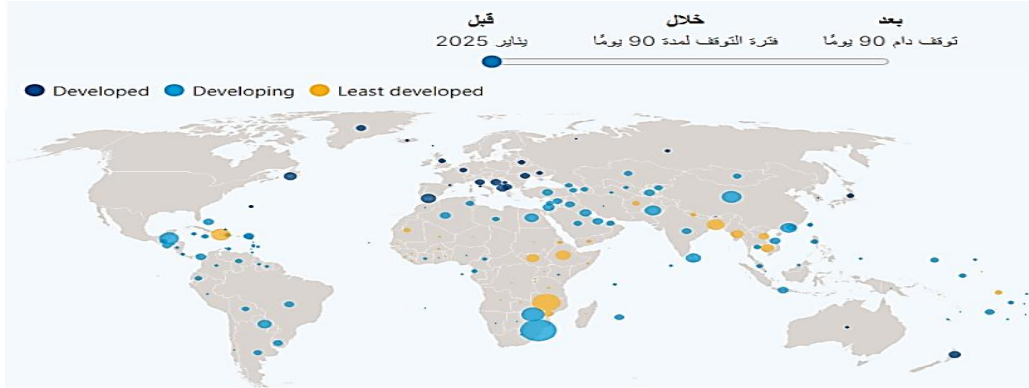
4.1 تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي: من المرجح أن تؤثر الحرب التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين بالسلب على حجم التجارة العالمية في الغرب ما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات خاصة في القطاعات الصناعية والتكنولوجية كما أن المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد تخفض توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي، بسبب حالة عدم اليقين المرتبطة بهذه الحرب.

4.2 اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية: من المحتمل أن يؤدي فرض رسوم جمركية متبادلة بين أمريكا وأوروبا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للشركات متقدمة الجنسيات التي "تعتمد على مواد خام أو مكونات من الطرفين، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه نقل بعض الشركات بأوروبا وأمريكا لمصانعها إلى دول أخرى" مثل الصين أو المكسيك أو الهند "لتجنب التعريفات الجمركية الجديدة من الجانبين الأمريكي والأوروبي، وهو ما يصاحبه بالتبعية تغيرات طويلة الأمد في خريطة التجارة العالمية.

4.3 ارتفاع الأسعار عالميا: هزت الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة التجارة العالمية وأثارت تقلبات حادة في الأسواق العالمية، مما أثار مخاوف بشأن تداعيات اقتصادية أوسع نطاقا، مع استمرار المفاوضات واستمرار حالة عدم اليقين كما يطلق عليها بعض الخبراء تشكل التوترات التجارية كالصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تلقي بظلالها على الأسواق المالية مسببة تقلبات كبيرة ومزعزعة التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي.

لقد طالت الرسوم الأمريكية اقتصادات مختلف الدول عبر العالم وأصابت هيكل التجارة العالمية بنوع من الركود في ظل غياب سياسة واضحة في إدارة الرسوم وتوجيهها، يوضح الشكل توزيع الرسوم الجمركية الأمريكية المطبقة سنة 2025 على دول العالم.

الشكل 09: خريطة التعريفات الجمركية المطبقة بالمرجحة بالتجارة على الواردات الأمريكية بما فيها الدول الأخرى.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (UNCTAD, n.d.)

غيرت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الاقتصادية بعد قرن من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، والذي جعل معدلاتها الجمركية من بين الأدنى عالمياً ونتيجة التعريفات الجمركية الأمريكية جديدة على مختلف الدول بما فيه شركاءها التجاريين بنسبة 10% على جميع الواردات، بغض النظر عن اتفاقيات التجارة والالتزامات المتعددة الأطراف بموجب منظمة التجارة العالمية أو برامج التفضيل الأحادية الجانب بينما بلغ معدل الضريبة على الدول النامية الأقل نمو تعريفات جمركية تتجاوز 25% خاصة بكل دولة يهدف إلى سد العجز التجاري الأمريكي، بينما وصل معدل الضريبة على الواردات وتجاوز 100%، وكان من المفترض أن تدخل الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة الخاصة بكل دولة والتي أعلن عليها العديد من الشركاء التجاريين حيز التنفيذ في 09 أبريل، ولكن تم تأجيل تطبيقها لمدة 90 يوماً حتى 07 جوان 2025. بينما من المتوقع أن تتضاعف معدلات التعريفات الجمركية، بالنسبة للبلدان أقل نموًا كمعدل التعريفات الجمركية المرجح تجارياً بالفعل لتصل إلى 16% وقد يرتفع أكثر إلى 44%، الصين إلى متوسط 46% وفي آسيا وأوقيانوسيا إلى 13%، وقد ترتفع أكثر إلى 24% بعد فترة التوقف، ومع ذلك شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، نسبياً أكبر زيادة في التعريفات الجمركية بعد إلغاء شروط الاستفادة من التجارة التفضيلية، حيث كان متوسط التعريفات الجمركية المرجحة تجارياً أقل من 0,5% وقد ارتفع إلى 13%، أي بزيادة قدرها 42 ضعفاً أما بالنسبة للدول النامية فقد ارتفع متوسط التعريفات الجمركية المرجحة تجارياً بالفعل 5 أضعاف من 1,7% إلى 8,5%، وقد يرتفع أكثر إلى ما يقارب من 10%.

وهذا يبرز بوضوح أن الحروب التجارية بين الصين وأمريكا أحدثت تحولات هيكلية عميقة في النظام التجاري العالمي، حيث تهدف حرب التعريفات الجمركية على الصين وغيرها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المتعددة التي



تتجاوز مجرد التوازن التجاري لتشمل الأهداف السياسية والاقتصادية، كمحاربة العجز التجاري، تحفيز المصانع الأمريكية، كبح بعض سياسات الدول الأخرى خصوصا في مجال دعم الأمن الوطني الأمريكي مما يضع الاقتصاد العالمي أمام مجموعة من التحديات وبالتالي سيناريوهات مختلفة تستمد قوتها من قدرة التكامل بين مؤسسات العولمة وحماية الانفتاح التجاري وإخضاع السياسات الاقتصادية الفردية للقوانين التجارية تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة، وأخرى تتعلق بعودة الحماية ونهاية العولمة وإعادة تشكيل خارطة النفوذ الاقتصادي بناء على التحالفات الاقتصادية وإعادة تشكيل مسارات التجارة الدولية

الخاتمة:

لقد استمرت الحرب التجارية بين أمريكا والصين لسنوات طويلة، غير أن هذه الحرب لم تكن لتخرج العالم على أدب الاتفاقات التجارية المتعارف عليها، والتي تبقى العالم في حالة من الانفتاح والديناميكية الاقتصادية، أين يتصف الشركاء التجاريين بالاستقرار. واستمرت العولمة في إدارة أدوارها المتعلقة باستمرار ثمار سلاسل القيمة العالمية، وضمان تنافسية تجارية عادلة. غير أن، أثر هذه الحرب التجارية أصبح أكثر حدة في السنوات الأخيرة نتيجة تشديد الحماية في السياسة الاقتصادية الأمريكية، ونظرا لزيادة الاضطرابات الجيوسياسية في العالم، ومحاولات الهيمنة وإعادة تنظيم مراكز القوة إقليميا، شرعت أمريكا في إجراءات الحماية المتعلقة بشركائها التقليديين، محاولة إعادة توجيه الاستثمارات الأمريكية إلى داخل، وتقييد التجارة العالمية من خلال فرض رسوم تجارية على المتعاملين التجاريين الآخرين. لتنتقل أمريكا من حرب تجارية ومنافسة مع الصين على الأسواق، إلى محاولة بسط نفوذ سياسي، انتهى إلى إعادة توزيع الخارطة الاقتصادية لأمريكا، محاولة التحكم في إعادة توجيه مسارات التجارة الصينية إلى دول العالم، وفرض حصار اقتصادي من خلال السيطرة على مناطق النفوذ التجاري الصيني، وخاصة الطرق البحرية كقناة بنما، والتي تستحوذ على جزء كبير من التجارة العالمية. إن الحرب التجارية بين الصين وأمريكا قد بلغت ذروتها، وأمريكا تحاول التوسع إقليميا، والسيطرة على دول أمريكا اللاتينية سياسيا، لإحكام القبضة على الصين، وإعادة بلورة مناطق التجارة العالمية، بما يضمن تحكما أكبر لأمريكا في توزيع جغرافيا التجارة عالميا، ما خلق فوضى في الاقتصاد الدولي، دفعت بالأسعار نحو الارتفاع، وخلقت الندرة من خلال انقطاع سلاسل التوريد، واضطرابات في إمدادات التجارة، من خلال عدم اليقين في التجارة الدولية، وانحصار الاستثمارات العالمية، مع تزايد الضغط العالمي على الأدوار الأساسية لمؤسسات العولمة.

النتائج:

- انتقلت الحرب التجارية الأمريكية الصينية إلى قلب السياسات العامة للدول في ظل ولاية ترامب الثانية وخرق أمريكا للاتفاقات التجارية وفرض رسوم جمركية انتقامية تارة وعقابية تارة أخرى مما زاد عدم اليقين في السياسة الاقتصادية عالميا وبالتالي ضعف الاستثمار العالمي وانحصار الإنتاج وخلق مؤشرات سلبية في الاقتصاد العالمي؛



- أدت الرسوم الجمركية المتزايدة وسياسات الحماية إلى نمو حاد في مؤشر عدم اليقين التجاري بسبب غياب القدرة على ضبط ميكانيزمات الاقتصاد العالمي نتيجة صعوبة في تنبؤ نشاط السوق والوصول المحتمل مستقبلا إلى أسواق المستهلكين في ظل بلوغ الحرب التجارية بين الصين وأمريكا ذروتها ومحاولة أمريكا إقحام الشركاء في صراع النفوذ السياسي على حساب مناطق التفضيل التجاري والحصار الاقتصادي على الصين؛
- في ظل رسوم الجمركية خلال ولاية ترامب حدث تفكك في بنية سلاسل القيمة العالمية نتيجة تعطل الكثير من الصناعات بين شركاء تجاريين وأمريكا في ظل تقسيم مراحل الإنتاج؛
- استطاعت الصين في ظل النفوذ الصيني أن تخترق أسواق جديدة نتيجة تكامل مراحل الإنتاج داخل إقليمها عكس باقي الشركاء التجاريين في ظل سلاسل قيمة مجزئة؛
- تضغط أمريكا في ظل رسومها التجارية على الموردين الأساسيين وشركاءها التجاريين من خلال سوقها الاستهلاكي الواسع محاولة إعادة الاستثمار إلى الداخل وامتصاص العجز التجاري واقتسام التجارة الدولية لصالح أمريكا من خلال خلق تحديات جديدة تتعلق بتراط سلاسل القيمة العالمية؛
- في ظل الحرب التجارية الصينية الأمريكية استطاعت الصين فرض استراتيجيتها في ظل مزاياها التصديرية وقدرتها على ترابط وحدات الإنتاج ما يعكس ضعف تأثير الرسوم التبادلية والعقابية والانتقامية على أمريكا لمرونتها في اختراق أسواق جديدة غير أن شركاء أمريكا داخل الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية سيضطرون في ظل ترابط مراحل الإنتاج إلى التعامل مع استراتيجية أمريكا في خلق وإدارة النفوذ السياسي داخل جغرافيتها المعتادة وبين شركاءها التقليديين.

التوصيات:

- الربط بين جغرافيا التجارة والجغرافيا السياسية، وبناء سياسات اقتصادية تعزز العلاقات التجارية مع الدول ذات التقارب السياسي والاقتصادي المرن لمواجهة تقلبات التجارة العالمية وعدم اليقين التجاري؛
- تنويع الشركاء التجاريين وبناء منظومة إنتاجية أكثر كفاءة في ظل انقطاعات في سلاسل التوريد وتراجع سلاسل القيمة العالمية؛
- إعادة ضبط القانون التجاري الدولي بما يتماشى وحماية مصالح الشركاء في التجارة الدولية وإخضاع الدول التي تخرق البنود إلى المسائلة الدولية لإعطاء استقرار والتكريس لمبدأ العدالة في التجارة الدولية.

قائمة المراجع:

- Feingold, S. (2025, 04 17). *Why trade tensions are a 'storm cloud' over financial markets*. Retrieved 02 01, 2026, from World Economic Forum: <https://www.weforum.org/stories/2025/04/tariffs-trade-tensions-storm-cloud-stocks-financial-markets/>
- UNCTAD. (2026, 01 10). *10 trends shaping global trade in 2026*. Retrieved 02 01, 2026, from United Nations Conference on Trade and Development: <https://unctad.org/news/10-trends-shaping-global-trade-2026>
- <https://unctad.org/news/10-trends-shaping-global-trade-2026>. (2026).
- <https://unctad.org/news/10-trends-shaping-global-trade-2026>. (2026).
- Ting , Y., Lau, W.-Y., & Elya , N. (2025). The Impact of US-China Trade War on China's Exports: Evidence From Difference-in-Differences Model. *SAGE Open*. doi:10.1177/21582440251328482
- Trading Economics. (n.d.). *United States Indicators*. Retrieved 02 01, 2026, from TradingEconomics.com: <https://ar.tradingeconomics.com/united-states/indicators>
- UNCTAD. (2026, 01 15). *10 trends shaping global trade in 2026*. Retrieved 02 01, 2026, from United Nations Conference on Trade and Development: <https://unctad.org/news/10-trends-shaping-global-trade-2026>
- UNCTAD. (2026, 01 15). *United Nations Conference on Trade and Development*. Retrieved 02 01, 2026, from 10 trends shaping global trade in 2026: United Nations Conference on Trade and Development
- UNCTAD. (n.d.). *Data stories*. Retrieved 02 01, 2026, from United Nations Conference on Trade and Development: <https://unctad.org/data-stories>
- UNCTAD. (n.d.). *Trade analysis*. Retrieved 02 01, 2026, from United Nations Conference on Trade and Development: <https://unctad.org/topic/trade-analysis>
- US Import Data. (2025, 05 01). *Top US Trade Partners in 2025: Largest Trading Partners & Key Import-Export Trends*. Retrieved 02 01, 2026, from USImportData.com: <https://www.usimportdata.com/blogs/top-us-trade-partners-2025-trade-statistics>
- WSI. (2026). *Index. GDP weighted average. January 2008 to January 2026*. Retrieved 02 01, 2026, from World Sentiment Index : <https://worlduncertaintyindex.com/data/>
- سفيان غواس. (2021). التكامل الاقتصادي العربي بين ضرورات التحول الرقمي ومواجهة السياسات التجارية الحمائية الجديدة في ظل تداعيات جائحة كورونا. *مجلة التكامل الاقتصادي*، 09(04)، 183. doi:<https://doi.org/10.6084/m9.figshare.26889181>



- سفيان غواس، و نوال خروبي. (2022). مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل تنامي الحروب التجارية. ملتقى وطني بعنوان منطقة التبادل الحر الإفريقية- التحديات والرهانات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر.
- سمية علمي، و زهير طافر. (2022). تداعيات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد الجزائري. مجلة المالية والاسواق، 09(02)، 156-182.
- عنتر كحلات، و مسعود بالغيثار. (2024). واقع وتحديات تكتل بريكس في مواجهة الحمائية الجديدة والهيمنة على الاقتصاد العالمي. مجلة التنمية الاقتصادية، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، 09(01)، 10.
- محمد عبد السميع عيس. (2019). أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم، تقرير. معهد التخطيط القومي.
- محمود التل رعد. (2025). موازين القوى في الحرب التجارية الكبرى الربح والخاسر بين واشنطن وبيكين. الدوحة قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات الاقتصادية. تم الاسترداد من <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/power-balances-between-washington-and-beijing-in-the-great-trade-war.pdf>
- مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية. (30 01 2026). تم الاسترداد من الحرب التجارية بين أمريكا والصين: <https://rawabetcenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86>
- وليد عبد الحفي. (2025). ورقة علمية: مستقبل الحروب التجارية في سياسات ترامب الدولية. بيروت- لبنان : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تم الاسترداد من: ://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_Walid-AbdalHay_TradeWars-TrumpIntPol_6-25.pdf